

عن الخلاف الروسي- الإيراني حول سورية؛ ماذا عن التواجد العسكري؟

■ **عامر نعيم الياس***

تنشر وسائل الإعلام بين الفترة والأخرى تقارير عن وجود خلاف روسي-إيراني حول سورية، يتضمّن مزايادات في مجملها للضحك على الرأي العام السوري وعميق الانقسام في صف الكتلة المؤيدة للدولة السورية بين مؤيد لموسكو وآخر مؤيد لطهران. وفي سياق هذه اللعبة يتم في كل مرة تجميل صورة طرف عبر المزايدة في موقف ولحظة ما على الطرف الآخر، بما يساهم في تغليب وجهة نظر جناح في سورية على الآخر. فهل يدرك الإعلام ما الذي يفعله؟ وما هي الغاية من وراء ذلك؟

بالطبع، يدرك الإعلام ما يفعله. خصوصاً إن كان محسوباً على الجانب المؤيد للدولة السورية في حربها المستمرة على الإرهاب منذ خمس سنوات، فالهدف الرئيس تجميل وجهة الطرف الذي يراد له أن يبرز من وراء مساهمته في الأزمة السورية. هنا لا بد من القول إن مساهمة كافة حلفاء دمشق على امتداد السنوات الخمس الماضية لا تقدر بثمن. بدايةً من الجانب الاقتصادي ومروراً بالجانب التقني وليس انتهاءً بالجانبين الميداني والسياسي الأكثر أهمية حتى اللحظة. لكن الأساس يبقى محاولة المكاملة بين الأطراف المساهمة في صمود سورية، لا اللعب بالرأي العام ومحاولة استدراجه إلى مآهات ما يدعى عنها. فليس كل من بقي في سورية يؤيد قريباً ما من الحلفاء، ربما يريد الخلاص فقط وبعض السلام. لذا، فهو يؤيد كل من يخلصه من الكابوس اليومي الذي يعيشه بغض النظر عن هوية هذا الطرف وانتمائه. هذا ما يجري على سبيل المثال مع ما تبقى من سكان مدينة حلب، العاصمة الثانية للبلاد، التي دمّرت بقرار تركي-اطلسي مشترك انتقاماً من صمودها وتاريخها ومكانتها الاقتصادية. من الأفضل في سورية وبالنسبة إليها على الإطلاق، إيران أم روسيا؟

سؤال ساذج تنتفي الجدوى من طرحه بمجرد القول إن الدولتين موجودتان مباشرةً على الأرض في سورية وتقاتلان جنباً إلى جنب مع الجيش السوري والقوات الريدفة له من الدفاع الوطني إلى كافة الكتلاب المقاتلة. هنا لا نستطيع أن نقول إن هذا الطرف يدعم الدولة السورية أكثر من هذا الطرف. والدليل ما جرى في الماضي، حتى إن كان هذا هو حرقياً ما جرى. من المستفيد من نيش الماضي؟ التدخل العسكري للحلفاء في سورية تدخل شرعي تمّ بطلب من الحكومة السورية، والاستجابة لهذا الطلب تختلف بحسب الظروف المحلية والدولية والإقليمية المحيطة بكل دولة وكل منظمة وحركة، لكن المهم حصول التدخل، وبالتالي بطلان وفقدان أي حديث عن خلاف بين الحلفاء حول سورية لأهليته، لا بلل على العكس، تحوّل إلى مادة لتفريق الرأي العام المؤيد أو لا. وتوجيه هذا الخلاف في خدمة تحرّب الرأي العام السوري والقوى المؤيدة لهذا الطرف أو ذاك في سورية من السوريين وغير السوريين، وهو ما يحوّل التنسيق في سورية إلى تناقض، وهنا ممكن المحطورة. فالدولة السورية لا تزال قائمة حتى اللحظة، والكل يستمد شرعية وجوده من طلب هذه الدولة للمساعدة وفق القوانين والأعراف الدولية ووفق مبادئ السيادة. والكل أيضاً تقدّم له سورية وجودها وتماسكها وصمودها أكثر ما يقدم هو لها. حتى خوض المعارك على الأرض وتقديم الشهداء يرتبطان بمفهوم نقل المعركة إلى ساحة مقدّمة لدراء الفتنة عن شعب وجغرافيا الدولة التي تقاتل في سورية. وبهذا المعنى، فإن الوجود العسكري في هذه اللحظة بالذات يساوي في الموقف السياسي بين هذا الحليف أو ذاك، كما يساوي في درجة مصلحة كل طرف داخل سورية ويفرض لزما الموقف إلى جانب الدولة السورية بشكلها الحالي ووفق ما يريده الشعب السوري مستقبلا.

✽ **كاتب ومترجم سوري**

البناء

«FBI» يدّعي العجز في مهامه توسّلاً لتوسيع صلاحيات التنصّت

مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي «FBI»، عاجز عن تتبّع رسائل الإرهابيين عبر العالم. اعترف خبير أدلى به مدير هذا المكتب، جيمس كومي. ولكن المحللين كانوا له بالمرصاد. إذ أشاروا أن هذا التصريح عن العجز، مرّدّه إلى أنّ المكتب يطالب بأمور عدّة، لعلّ أهمّها توسيع صلاحيات التنصّت.

هذا ما تطرّقت إليه صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية، إذ أشارت إلى تصريحات مدير «FBI» في شأن عدم إمكانية تعقب الإرهابيين لأنهم يشفّرون رسائلهم، لافتة إلى أنّ الهدف منها توسيع صلاحيات المكتب. كما لفتت إلى

مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي «FBI»، عاجز عن تتبّع رسائل الإرهابيين عبر العالم. اعترف خبير أدلى به مدير هذا المكتب، جيمس كومي. ولكن المحللين كانوا له بالمرصاد. إذ أشاروا أن هذا التصريح عن العجز، مرّدّه إلى أنّ المكتب يطالب بأمور عدّة، لعلّ أهمّها توسيع صلاحيات التنصّت.

هذا ما تطرّقت إليه صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية، إذ أشارت إلى تصريحات مدير «FBI» في شأن عدم إمكانية تعقب الإرهابيين لأنهم يشفّرون رسائلهم، لافتة إلى أنّ الهدف منها توسيع صلاحيات المكتب. كما لفتت إلى

مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي «FBI»، عاجز عن تتبّع رسائل الإرهابيين عبر العالم. اعترف خبير أدلى به مدير هذا المكتب، جيمس كومي. ولكن المحللين كانوا له بالمرصاد. إذ أشاروا أن هذا التصريح عن العجز، مرّدّه إلى أنّ المكتب يطالب بأمور عدّة، لعلّ أهمّها توسيع صلاحيات التنصّت.

«نيزافيسيمايا غازيتا»: «FBI» غير قادر على فكّ رموز الرسائل المشفّرة!

تطرّقت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية إلى تصريحات مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي «FBI» في شأن عدم إمكانية تعقب الإرهابيين لأنهم يشفّرون رسائلهم، مشيرة إلى أنّ الهدف منها توسيع صلاحيات المكتب.

وجاه في المقال: أعلن مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي، جيمس كومي، في مؤتمر الأمن الإلكتروني المنعقد في نيويورك، أنّ المكتب غير قادر على تعقب تحركات الإرهابيين، لأنهم يشفّرون رسائلهم.

وأضاف: عند تجنيد المتطوعين عبر شبكة «تويتر»، يمكننا تعقب ما يجري بتصريح من المحاكم. ولكن عندما يستخدم المتطرّفون الأنظمة التشغيل المتوفرة في الهواتف الجديدة، يصبح من الصعوبة تعقبهم من دون معرفة رموزهم الشخصية.

المدّعي العام في مهنات وآخرون يطالبون الشركات بكشف سرّ منتجاتها. ولكن هذه الشركات، بحسب رأي الخبراء، تتسلّم طلبات من الحكومة ثمّ تعلم الحكومة بكل ما هو جديد في هذه الأجهزة.

صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية تشير إلى أنّ «داعش» يذبّذب انصراره وسلسلحه على كيفية التهرب من التنصّت الإلكتروني، حتى أنه نشر على الانترنت فيديو يتضمّن تعليمات عن كيفية تنصّت السلطات على الهواتف.

ولم يذكر مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي في حديثه ما إذا كان الإرهابيون قد استخدموا الشيفرة خلال التحضير للعمليات الإرهابية التي نفذت في باريس. ولكن هذه الجريمة كانت عاقلة في أذهان جميع الحاضرين في المؤتمر من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

إنّ تصريحات كومي جزء من الحملة الدعائية التي تنظمها الأجهزة الأمنية بهدف منحها صلاحيات أوسع وتمكينها من التعرف إلى أنظمة التشغيل الجديدة في الأجهزة الإلكترونية وغير ذلك من وسائل الاتصالات. إذ تؤكد الشركات المنتجة أنّ هذه الأجهزة محمية ولا يمكن للحكومات التنصّت عليها.

وقد انضمّ إلى حملة الأجهزة الأمنية المدّعي العام في مهنات سايروس فانس الابن، الذي اشتكى من أنّ موظفيه لم يتمكنوا 111 مرّة من الحصول على أدلة من الهواتف المشفرة. وذلك لأنّ أنظمة التشغيل الجديدة لشركتي «آبل» و«غوغل» لا يمكن اختراقها حتى من قبل منتجها، إذا لم يعرفوا رمز المستخدم. لذلك دعا المدّعي العام إلى توسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية. ولكن، هل ان الأجهزة الأمنية هي فعلا غير قادرة على التنصّت كما يدعون؟

يقول مكسيم بوكين الخبير في مجال الاتصالات، إن الإشارة إلى عدم إمكانية فكّ رسائل الإرهابيين المشفرة، غطاء لتوسيع صلاحيات التنصّت. وإن شيفرة جميع أجهزة الاتصالات الإلكترونية الحديثة تصمّمها عمليا جميع أجهزة الاميركية، والحكومة تستخدم هذه التكنولوجيا، إذ تستلم الشركات المنتجة الاموال من الحكومة مقابل هذه التصاميم، وبالتالي تعرّفها الشركات إلى أسرارها. من جانبها، اكدت السفارة القانونية لاتحاد الحريات المدنية في الولايات المتحدة، نيماسينج غويلاني، أنّ مقترح المدّعي العام فانس يضلّل الرأي العام، لأن مواطني الولايات المتحدة، إذا ما قرّأ القانون الذي يطالب به، سيصبحون أقلّ حماية من السرقات والهجمات الإلكترونية. وتستمرّ الأجهزة الأميركية، حتى بعد حصول العمليات الإرهابية في باريس، في تركيز اهتمامها على حماية أسرار «البنزن» التجارية، لا على الإرهاب. هذا ما يتضح من تصريحات رئيس وكالة مكافحة التجسس في الولايات المتحدة بيل إيفينينا، إذ قال: يبدو أنّ الصين لا تنوي تنفيذ اتفاقية القرصنة التجارية مع الولايات المتحدة، التي وقعت خلال زيارة الرئيس الصيني شي جن بينغ إلى الولايات المتحدة في أبول الماضي. وأنّهم رئيس وكالة مكافحة التجسس الأميركي الصين بسرعة تكنولوجيا وأنهم رئيس وكالة مكافحة التجسس الأميركي الصين بسرعة تكنولوجيا

نظام داعش لإنتاج النفط

كتبت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية؛ سيطر «داعش» على معظم حقول النفط في سورية، وهو المصدر الأكبر للمال لديه. وفي هذا المقال نتتبع رحلة برميل النفط من لحظة الاستخراج حتى يصل إلى المستهلك لنرى كيف يعمل نظام «داعش» لإنتاج النفط الذي يجلب للتنظيم أكثر من مليون ونصف مليون دولار يوميا، ولماذا من الصعب عرقلة هذا النظام.

تعتبر محافظة دير الزور شرق سورية التي تسيطر عليها قوات «داعش» المنطقة الرئيسية المنتجة للنفط، إذ يبلغ الإنتاج اليومي بحسب أقوال بعض السكان المحليين ما بين 3٤ ألفا إلى 40 ألف برميل يوميا. كما يسيطر «داعش» على حقول «القيارة» قرب الموصل شمال العراق وينتج حوالي 8 آلاف برميل يوميا من النفط الثقيل ويستخدم في الغالب محليا لصنع الإسفلت.

ومن الصعب تحديد حجم إنتاج النفط في المناطق التي يسيطر عليها «داعش». ولكن من الواضح انخفاض مستويات الإنتاج في الحقول السورية التي استولى «داعش» عليها. فالمعدّات في تلك الحقول قد هُرمت، وعلى رغم الجهود التي يبذلها «داعش» لتزويّف العمالة المتبقية وعدم امتلاكه المعدّات والتكنولوجيا التي تساهم في الحفاظ على تلك الحقول، فإن تبنّر المال الذي يتدفق منها يزوّد «داعش» باكبر دخل ممكن.

ويعتمد سعر النفط على جودته، فيعض الحقول يكون سعر البرميل فيها 25 دولارا وبعضها الآخر مثل حقول «العُمر» - واحد من أكبر حقول النفط في سورية - يبلغ سعر البرميل فيها 45 دولارا، وإجمالا تقدر إيرادات «داعش» بحوالي 1.53 مليون دولار يوميا. على رغم الاعتقاد السائد بأنّ «داعش» يعتمد على التصدير للحصول على عائدات من النفط. فإنه يستفيد من الأسواق التي تقع تحت سيطرة قواته في شمال سورية والتي تحُصبت «الخلافة» عليها، وتقع على الحدود بين سورية والعراق. ويبيع «داعش» معظم النفط الخام مباشرة إلى تجار مستقلّين في حقول النفط في نظام منظم للغاية يصطف التجار السوريون والعراقيون بالنفّاثات الخاصة بهم في مدخل الحقول منتظرين لأسابيع في بعض الأحيان. لدى التجار خيارات عدّة بعد استلام حملاتهم؛ أخذ النفط الخام إلى مصاف قريبة وتفرّيق الحمولة والعودة إلى الاصطفاف مرّة أخرى أمام الحقول، وغالبا

ترجمات



إذ تستلم الشركات المنتجة الاموال من الحكومة مقابل هذه التصاميم، وبالتالي تعرّفها الشركات إلى أسرارها. إلى ذلك، نشرت صحيفة «غارديان» البريطانية مقالًا تناول بالتحليل احتمال شنّ هجوم بالأسلحة الكيماوية في أوروبا، بحسب تحذير رئيس الحكومة الفرنسي مانويل فالس. وجاء في المقال أنّ إمكانية وقوع هجوم كيماوي في مدينة أوروبية طرحت منذ سنوات طويلة مضت، ولكن ذلك لم يحدث. وثمّة مناسبات عدّة أثّرت فيها المخاوف من تدبير هجوم كيماوي أو وقوع سلاح كيماوي في يد جماعات مسلحة، ومنها تصريح أسامة بن لادن عام 1990.

صناعة الطائرات من دون طيار وإنتاج الطاقة واستخراج النفط الصخري وغير ذلك.

من جانبها، تشير وسائل الإعلام الصينية إلى أنّ الأجهزة الأمنية الأميركية تنشط جدا في تجنيد مواطني الصين من أجل العمل لمصلحتها.

ترجمة: غسان محمد

منع أعضاء «الكنيست» من استخدام المرحاض خلال جلسة الموازنة!

يشكّل التصويت على موازنة «إسرائيل»، أحد الإجراءات المهمة لبقاء الحكومة في «إسرائيل» على قيد الحياة. في حال لم تحصل موازنة الدولة على غالبية في الهيئة العامة لـ«الكنيست» (على الأقل 61 صوتا مؤيدا) فقد تسقط الحكومة التي يرأسها نتنياهوو منذ اليوم التالي، ويؤدّي ذلك كرها إلى إجراء انتخابات، ونقص في عطل تقني في نظام التصويت الإلكتروني. وفي أعقاب الاضطراب الأكثر إثارة، الدراما التي تقف خلف الموازنة. فعلى سبيل المثال، افتتح أمس التصويت خلال عاصفة من الارتباك والحرج بسبب عطل تقني في نظام التصويت الإلكتروني. وفي أعقاب الاضطراب الذي حدث في الهيئة العامة لـ«الكنيست» أعلن رئيس «الكنيست» قائلا: «كان هناك عطل في أجهزة الحواسيب، سنعيد التصويت من البداية».

في حالة موازنة «إسرائيل» لعام 2016، فإنّ كل صوت هو حاسم، وذلك لأنّ حكومة نتنهاو ضيقة جدا (63 عضو كنيست فقط من بين 120). إن حضور كل عضو «كنيست» من ائتلاف نتنهاو أمر حاسم وهو بنفسه لا يسمح لنفسه بالتغيب عن التصويت. إن الأمر حاسم من أجل بقاء حكومة نتنهاو، أيضا لأنّ المعارضة قد قدّمت دعا غير مسبوقة من المعارضات لاقتراح الموازنة الحالي. 30.000 تحفظ، وفي التصويت الأول تم رفض التحفظ الأول بغالبية 61 مقابل 59. في التصويت الثاني ينقص الائتلاف صوت ليفوز بنتيجة 60 مقابل 59.

وإن لم يكن هذا كافيا، فقد تم إحضار عضو «الكنيست» أورن حزان، النائب عن حزب نتنهاو، والذي كان يمكث في الأيام الماضية في المستشفى، بشكل خاص إلى القاعة وشارك في التصويت في مرحلة معينة، لا بل اضطر إلى العلاج بالأوكسجين والرعاية الطبية.

أعلن الائتلاف حتى عن «حظر استعمال المرحاض»، وحُظر خروج أعضاء «الكنيست» خلال الاستراحات، إلا إذا كان الحديث يجري عن تصويت أسمى والذي يمتدّ دقائق طويلة، أو استراحات من خمس دقائق، والتي يفترض برئيس الجلسة أن يعلن عنها.

ارتفاع نسبة هروب الأدمغة

من الجيش «الإسرائيلي»

كشفت وثيقة «إسرائيلية» سرّية النقاب عن أنّه في ضوء المصادقة على الموازنة الأمنية، ارتفعت بنسبة كبيرة ظاهرة هروب الأدمغة من الجيش «الإسرائيلي»، بعدما باتّ واضحا أنّ الضباط النوعيين الذين رأى فيهم قادتهم العسكريون أنهم يعكفهم البقاء الجيش، بدأوا يهربون، وأصبح هذا الخطر يهدّد «التفوق» البشري الذي كان «سرّ قوة الجيش الإسرائيلي»، على حدّ تعبير المصادر التي تحدّثت إلى صحيفة «يديעות أحرونوت» العبرية. وتوقّفت الصحيفة عند الطرف الذي يجري فيه هذا الهروب، كونه يأتي في ظل الحرب التكنولوجية والعلمية مع الجمهورية الإسلامية في إيران، كما عبر رئيس الاستخبارات العسكرية الجنرال هرتسي هلفي، الذي أقرّ بأن طهران تجسّر الفجوات، لافتا في الوقت عينه إلى أنّ الانتماء الصهيوني لم يعد كافيا للإبقاء على الضباط الذين يحتاجون إلى المال لدفع أجرة البيوت وأقساط الإسكان، وينظرون إلى الجهات التي تعرض رواتب عالية وشروط عمل أفضل.

ونقلت الصحيفة عن شعبة القوى البشرية معطيات تفيد بأنّه بين عامي 2011 – 2014، ارتفع عدد رجال الخدمة الدائمة النوعيين الذين خدموا في منظومة التكنولوجيا وقرّروا ترك الجيش بمبادرة منهم، لا بل إلى المعطيات تشير إلى تضاعف عددهم. وفي التفاصيل، فإنّه في عام 2011 قرّر 13,2 في المئة من الضباط برتبة عقيد والجنود حتى رتبة رقيب، عدم تمدد خدمتهم في شعبة التكنولوجيا.

وبعد أربع سنوات، في 2015، ارتفعت هذه النسبة إلى 34.4 في المئة. وشدّت الصحيفة، نقلا عن المصادر عينها، على أنّ الحديث يدور عن أفضل القوى البشرية في الجيش التي تخدم في وحدات التكنولوجيا في الاستخبارات، في «وحدة 8200»، وسلاح الرصد ومركز الحواسيب ومنظومة المعلومات. ورأى مرّاسل الشؤون العسكرية في الصحيفة أنّ هذا التقرير يعكس ما لا يقل عن قنبلة استراتيجية موقوتة داخل الجيش، وتحديدا أنّه يتحوّل إلى جيش متوسط، على الأقلّ من ناحية القوى البشرية.

وأضاف قائلا أنّه في ضوء التصور بأنه ستُحسّم الحرب المقبلة في ساحة المعركة التكنولوجية، بشكل لا يقل عن ساحة الحرب الاعتيادية، فإنّ هذا التقرير يجب أن يثير قلق كل مواطن «إسرائيلي»، حسيما ذكّر.

وقال رئيس لواء الخنجة في شعبة القوى البشرية، الضابط ميخال بن مويحار، للصحيفة: نحن موجودون في إحدى النقاط الصعبة، لأنّ المصنود ليس رجالا خدمة دائمة اعتياديين، بل تتحدّث المعطيات فقط عن رجال الخدمة الذين وصّفوا بالنوعيين، والذين طلب قادمهم منهم البقاء في الخدمة. أما عن أسباب هروب الأدمغة النوعية من الجيش، فقد ذكّر الصحيفة أنّ ذلك يعود إلى شروط الخدمة والأجر المتدني مقارنة بالرواتب في القطاع الخاص، والذي يعرض رواتب مغرية وإمكانيات ترقية عالية. وبلغ مستوى التسرّب من الجيش، كما نقل أحد الجنود، أنه من بين 50 جنديا أنثوا دورة للضباط التكنولوجيين، لن يتبق في الخدمة الدائمة إلا اثنان.

ولفت «يديעות أحرونوت» إلى أنّ ذلك يأتي كجزء من المسار التصاعدي للاستقالة من الجيش، السائد منذ سنوات، من دون أي تدابير لوقفه. وتشير الإحصاءات إلى أنّ نصف الذين يخدمون في الوقت الحالي لا يتوون البقاء في الوحدة، بعد نقل شعبة الاستخبارات العسكرية إلى الجنوب. وفي ظلّ هذا الوضع، يسود الانطباع أنّه لن يكون هناك مفرّ من تغيير طريقة التفكير. ففي عصر «السايرين»، لا يمكن للجيش الاكتفاء بالجديدين أو الجديين جدا، بل يحتاج إلى الممتازين، لكن هؤلاء يهربون بجموعهم. وأشارت المصادر «الإسرائيلية» إلى أنّ التقدم التكنولوجي أنتج ضائقة حقيقية للقوى البشرية في الجيش، لأنّ الاحتياجات ازدادت، ليس في مجال «السايرين» فقط، إنما في كل المنظومات العسكرية. فالיום صار حتى تفعيل دبابة «ميركافا 4» وقيامتها بحاجة إلى تقني، لا مجرد محارب. ولذلك، وفي سبيل محاربة ظاهرة هرب الأدمغة المهنية والتكنولوجية، يجب على الجيش الانتقال إلى طراز آخر في مجال إدارة الرواتب واقتراح عقود عمل شخصية على التقنيين الممتازين، بحيث تعكس التقدير لهؤلاء التقنيين، حتى وإن لم يصل الراتب إلى مستوى رواتب الخاص.

أنّ تصريحات كومي جزء من الحملة الدعائية التي تنظمها الأجهزة الأمنية بهدف منحها صلاحيات أوسع وتمكينها من التعرف إلى أنظمة التشغيل الجديدة في الأجهزة الإلكترونية وغير ذلك من وسائل الاتصالات. إذ تؤكد الشركات المنتجة أنّ هذه الأجهزة محمية ولا يمكن للحكومات التنصّت عليها.

ونقلت الصحيفة عن مكسيم بوكين الخبير في مجال الاتصالات،إن الإشارة إلى عدم إمكانية فكّ رسائل الإرهابيين المشفرة، غطاء لتوسيع صلاحيات التنصّت. وإن شيفرة جميع أجهزة الاتصالات الإلكترونية الحديثة تصمّمها عمليا جميع الشركات الأميركية، والحكومة تستخدم هذه التكنولوجيا،

صناعة الطائرات من دون طيار وإنتاج الطاقة واستخراج النفط الصخري وغير ذلك.

من جانبها، تشير وسائل الإعلام الصينية إلى أنّ الأجهزة الأمنية الأميركية تنشط جدا في تجنيد مواطني الصين من أجل العمل لمصلحتها.

ترجمة: غسان محمد

«تايمز»: النساء الملتحقات بـ«داعش»

أصغر سنّاً من الرجال وتلتهم مراهقات

نشرت صحيفة «تايمز» البريطانية في عددها الصادر أمس الجمعة مقالاً تحليلياً يتطرّق إلى ظاهرة التحاق النساء بتنظيم «داعش» والدوافع التي تقف وراءها. وتقول فيونا هاميلتون إن بين كل سبعة مجندين يلتحقون بتنظيم «داعش» في مناطق الحرب امرأة، بسبب الدعاية التي تضيף الجاذبية على المسلحين أو بسبب العلاقات العائلية. وتذكر الكاتبة دراسة أميركية تتحدث عن أعداد كبيرة، غير مسبوقة، من النساء الغربيات يسافرن إلى «دولة الخلافة»، وتقول الدراسة إن النساء أصغر سنّاً من الرجال الملتحقين بالتنظيم، وتلتهم مراهقات.

وترى أن النساء تدفعهن الرغبة بالعيش في «دولة إسلامية» في خيالهن، وتجذبهن رعاية التنظيم بمبعض أدوار غير قتالية، فضلاً عن «حياة التديّن، والعلاقة بالله».

مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي «FBI»، عاجز عن تتبّع رسائل الإرهابيين عبر العالم. اعترف خبير أدلى به مدير هذا المكتب، جيمس كومي. ولكن المحللين كانوا له بالمرصاد. إذ أشاروا أن هذا التصريح عن العجز، مرّدّه إلى أنّ المكتب يطالب بأمور عدّة، لعلّ أهمّها توسيع صلاحيات التنصّت.

هذا ما تطرّقت إليه صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية، إذ أشارت إلى تصريحات مدير «FBI» في شأن عدم إمكانية تعقب الإرهابيين لأنهم يشفّرون رسائلهم، لافتة إلى أنّ الهدف منها توسيع صلاحيات المكتب. كما لفتت إلى

هذا ما تطرّقت إليه صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية، إذ أشارت إلى تصريحات مدير «FBI» في شأن عدم إمكانية تعقب الإرهابيين لأنهم يشفّرون رسائلهم، لافتة إلى أنّ الهدف منها توسيع صلاحيات المكتب. كما لفتت إلى

هذا ما تطرّقت إليه صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية، إذ أشارت إلى تصريحات مدير «FBI» في شأن عدم إمكانية تعقب الإرهابيين لأنهم يشفّرون رسائلهم، لافتة إلى أنّ الهدف منها توسيع صلاحيات المكتب. كما لفتت إلى

نشرت صحيفة «غارديان» البريطانية مقالًا تناول بالتحليل احتمال شنّ هجوم بالأسلحة الكيماوية في أوروبا، بحسب تحذير رئيس الحكومة الفرنسي مانويل فالس. ويقول جيسون بيرك في مقاله إن إمكانية وقوع هجوم كيماوي في مدينة أوروبية طرحت منذ سنوات طويلة مضت، ولكن ذلك لم يحدث. وأشار إلى مناسبات عدّة أثّرت فيها المخاوف من تدبير هجوم كيماوي أو وقوع سلاح كيماوي في يد جماعات مسلحة، ومنها تصريح أسامة بن لادن الذي وصف عام 1990 الحصول على السلاح الكيماوي بأنه واجب ديني، وقال وقتذاك إنه يخزّن تلك الأسلحة بغرض الرد.

وذكر الكاتب أيضاً أنّ السلطات الأردنية صرّحت عام 2004 بأنّ زعيم تنظيم «القاعدة» في العراق وقتذاك، أبو مصعب الزقراوي، خطّط لتنفيذ هجوم بالسلاح النووي على مواقع في عمّان، ولكن الزقراوي نفى استعمال الأسلحة النووية.

ويقول بيرك إن نقل هذه الغازات من سورية إلى فرنسا مهمة شاقة، على أقلّ تقدير، وحفظ نجاحها ضئيلاً، وتساءل: هل من الممكن أنّ تصنع الغازات القاتلة في بعض المرائب لتستعمل محلياً؟

هذا ما يراه الكاتب مستبعداً. ويطرّح سؤالاً في شأن إمكانية أنّ تمدّ دولة معينة جماعة مسلحةً بالسلاح النووي، ويجب أنّ هذا لم يحدث ولا يتوقع أنّه سيحدث على المديين القصير والمتوسط.

يقدم التجار وثيقة تثبت دفعهم الزكاة والعشور حتى يتمكنوا من شراء النفط من دون ضريبة. وتجار المناطق الشمالية الذين لم يدفعوا الزكاة يجب أن يدفعوا ضريبة حوالي 67 سنتا للبرميل وبعض الأسواق الكبيرة مثل سوق «القائم» بحصل «داعش» على 30 سنتا مقابل البرميل الواحد من النفط الخام. وفي المدن التي يسيطر عليها «داعش» يباع النفط من خلال محطات الوقود الصغيرة المنقلة ذات المصخّنين وهي منتشرة في جميع أنحاء الموصل ويتمّ تسمية الوقود نسبة إلى المنطقة التي استخرج منها، حتى يتمكنوا من تحديد الأسعار والأنواع.

وفي المناطق الشمالية التي يسيطر عليها «الوار»، يباع نوعان من الوقود: الوقود الذي تمّ تكريره في مناطق «داعش»، والأرخص الذي تمّ تكريره محلياً.

ويشتري السكان المحليون غالباً مزيجاً من النوعين ويستخدمون الأرخص من أجل المولّدات ويبقون الآخر من أجل سياراتهم.

ويرجع تردّد قوات التحالف في ضرب خطوط النفط إلى الأهمية البالغة لها والتي يعتمد عليها بشكل كبير سكان هذه المناطق في سورية. قالت قوات التحالف إنها قلقة من تغيّر السكان المحليين بحصف الوقود فهو مهم لهم لحياتهم اليومية.

مع حرص «داعش» الدائم على استمرار تدفق الأرباح من تجارة النفط، فإن عملية تهريب الوقود إلى المناطق المجاورة تبدو كعمل حرّ جيد لسوريين وعراقيين كثيرين. ويقول بعض هؤلاء المهزّبين إن معدل التهريب انخفض في الأشهر الأخيرة ليس بسبب تشديد المراقبة على الحدود وإنما بسبب الانخفاض الحادّ في أسعار النفط العالمية ولكن بعض المهزّبين مضمّنون على الاستمرار في تجارتهم.

ويذهب معظم الوقود المهزّب من الأراضي السورية إلى المناطق الشمالية حيث يشتري السكان صغيرة الأسواق المحلية ويقومون بتعبئته في عبوات صغيرة زرقاء، ويقومون بحملها عبر الحدود سيرا على الأقدام أو في المناطق الجبلية على ظهور الحمير أو الخيل.

وفي العراق، بعدما منعت عمليات التهريب عبر منطقة كردستان الشمالية، يسير المهزّبون المحليون من خلال طريق جنوباً عبر محافظة الأنبار نحو الأردن.